

مرسوم بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٨

بالاشتراك في التأمينات الاجتماعية اختيارياً للعاملين في الخارج ومن في حكمهم

وإذا انتهت الخدمة خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة تدخل مدة التوقف ضمن مدة الاشتراك في التأمين اذا كان من شأن ذلك استحقاق المعاش ، وستتحقق عن هذه المدة الاشتراكات والبالغ الاخرى المقررة عن التأخير في السداد .

وتحدد الحقوق التقاعدية في غير الحالة المنصوص عليها في الفقرة - السابقة في تاريخ بدء التوقف بافتراض انتهاء الخدمة بالاستقالة وتصرف هذه الحقوق وفقاً للقواعد المقررة لذلك عند انتهاء الخدمة فعلاً .

وتسرى الاحكام المنصوص عليها في هذه المادة ولو كان المؤمن عليه قد أبدى رغبته في ايقاف الاشتراك .

مادة (٦)

تحدد بقرار من وزير المالية بعد موافقة مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قواعد وشروط عودة الاشتراك في التأمين وحساب مدة التوقف ضمن مدة الاشتراك ، وذلك من أوقف اتفاقه بالتأمين طبقاً لحكم المادة السابقة .

مادة (٧)

يكون حساب الالتزامات وتسوية الحقوق التي تترتب على الاشتراك وفقاً لاحكام هذا القانون بالدينار الكويتي وذلك على أساس أسعار صرف العملات التي يحددها بنك الكويت المركزي .

مادة (٨)

تحدد بقرار من وزير المالية بعد موافقة مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ما يلى :

١ - قواعد واجراءات التسجيل في المؤسسة ، والمستندات اللازمة لإثبات قيام علاقة العمل واستمرارها .

٢ - مواعيد وقواعد واجراءات سداد الاشتراكات ، والفوائد والبالغ الاضافية المستحقة عن التأخير في سدادها بما لا يجاوز الحدود المنصوص عليها في المادتين (٩٢ ، ٩١) من القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

٣ - حالات الاعفاء من الفوائد والبالغ الاضافية عن التأخير في سداد الاشتراكات .

٤ - كيفية إثبات حالات العجز الكامل أو الاسباب الصحية أو استمرار حالة المرض التي يستحق فيها المعاش المؤقت

٥ - قواعد واجراءات صرف الحقوق التأمينية التي تستحق بانتهاء العمل الذي تم الاشتراك عنه وفقاً لاحكام هذا القانون .

بعد الاطلاع على الامر الاميري الصادر في ٢٧ شوال سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ٣ يوليو سنة ١٩٨٦ م ، وعلى المادة (١١) من الدستور ، وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية العمل بالمرسوم بالقانون رقم (١٣٠) لسنة ١٩٧٧ ، وعلى الامر الاميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعده له ، وعلى المرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد العسكريين ، وببناء على عرض وزير المالية ، وبعد موافقة مجلس الوزراء ، اصدرنا القانون الآتى نصه :

مادة (١)

يجوز للكويتيين الذين يعملون خارج الكويت أو داخلها لدى صاحب عمل غير مخاطب بأحكام القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه الاشتراك اختيارياً في التأمين المنصوص عليه في الباب الثالث منه وذلك بمراعاة الاحكام المنصوص عليها في المواد التالية .

مادة (٢)

لا يجوز بدء الاشتراك في التأمين من تقل سنه عن الثامنة عشرة أو تزيد على الخامسة والستين .
ومع عدم الارتكاب بحكم المادة (١١) من هذا القانون لا يجوز الاشتراك لاصحاب المعاشات التقاعدية المستحقة وفقاً لاحكام القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ أو القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ المشار اليهما .

مادة (٣)

تسرى على المؤمن عليهم الذين يتم اشتراكهم وفقاً لهذا القانون جميع الاحكام المقررة للمؤمن عليهم العاملين في القطاعين الاهلي والنفطي طبقاً للقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما عدا الفقرة الثالثة من المادة (١٩) من القانون المذكور .

مادة (٤)

يؤدى المؤمن عليه اشتراكاً شهرياً بواقع (١٥٪) من المرتب طوال مدة اشتراكه في التأمين طبقاً لهذا القانون .

مادة (٥)

يقضي اتفاق المؤمن عليه بالتأمين اذا توقف عن اداء اثني عشر اشتراكاً متاليه .

مادة ٩

يجوز ضم مدد الخدمة السابقة التي قضيت في عمل من الاعمال الخاضعة لاحكام هذا القانون ، وذلك لمن تم اشتراكهم في التأمين وفقا له أو لغيرهم من الخاضعين للقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ أو القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ المشار اليهما .

وتحدد بقرار من وزير المالية بعد موافقة مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قواعد وشروط ضم هذه المدد والبالغ التي تساهم بها الخزانة العامة لحسابها وكيفية أدائها وذلك في حدود الاعتماد المخصص لهذا الغرض في الميزانية العامة للدولة .

مادة ١٠

لا يجوز لصاحب المعاش الذي تدخل ضمن مدته المحسوبة في المعاش مدة قضيت في عمل من الاعمال الخاضعة لاحكام هذا القانون أن يجمع بين المعاش وبين المرتب في عمل منها الا في الحدود وبالشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير المالية بعد موافقة مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .

الاجتماعي · المحامي مسفر عايض

مادة ١١

 www.mesferlaw.com

يجوز لمن أوقف صرف معاشه التقاعدي اعمالا لحكم المادة السابقة أن يعود للاشتراك في التأمين وذلك اعتبارا من تاريخ عودته إلى العمل ، وفي هذه الحالة تضم مدته السابقة المحسوبة في المعاش إلى المدة الجديدة ويعامل عند انتهاءها على أساس المدتين معا .

مادة ١٢

تسرى الاحكام المنصوص عليها في القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه - فيما عدا الاحكام الواردة في الباب الرابع منه - وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحکامه .

مادة ١٣

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ، ويعمل به من أول الشهر التالي لانقضاء ستة أشهر على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

**امير الكويت
جابر الاحمد**

**رئيس مجلس الوزراء بالنيابة
صباح الاحمد الجابر**

**وزير المالية
جاسم محمد الخراقي**

صدر بقصر السيف في : ١٣ رجب ١٤٠٨ هـ
الموافق : ١ مارس ١٩٨٨ م